عبدالكريم الكندري يقدم استجواباً لرئيس الوزراء

.. والسبيعي أيضاً

تعاون كبيرة تهدد الاستقرار السياسي في البلاد

■ الفضل: المعارض يجب أن يدفع الثمن مو يقبض خدمات... فهل أنت ياشعيب معارض .. مثل المنيس والربعي؟

متابعة حكومية

ونقاشات نيابية

■ الهاشم: الرجال مواقف .. وهناك نساء عن كتيبة... تتحدثون عن الحريات وترفضون إلغاء عقوبة السجن عن المغردين

■ الدمخي: تتهاونون في أمن البلد دولة الدستور والقانون التي لا فرق فيها بين شيخ ومواطن والكل محاسب ؟

■ الرومي: مجلس الأمة ليس ساحة خطابية بل لطرح قضايا وفق الدستور واللائحة فلا يجوز التطرق لأسماء

الذين قدموا طلب الجلسة لتكون يوم أمس طلبوا فيه جلسة خاصة يوم الثلاثاء 25 أغسطس لمناقشة وإقرار القوانين ذات الصلة بلجنة الداخلية والدفاع بشأن حق الإدلاء بأكثر من صوت.

وَقال الغانم قائلا « لا يوجد شيء عام اسمه القوانين ذات الصلة بل أنت تحدد هذه القوانين وتذكرها إما كتقارير أو كقوانين، وما يساند هذا القول هو ما جاء في المادة 72 من اللائحة الداخلية للمجلس والتي نصت على (للرئيس أن يدعو لاجتماع قبل موعده العادي إذا رأى ضرورة لذلك وعليه أن يدعو إذا طلبت ذلك الحكومة أو عشرة من الأعضاء على الأقل ويحدد في الدعوة المطلوب عرضه).

وقال الغانم « هذا الطلب مرفوض لسببين أولهما أنه غير مكتمل الأركان اللائحية وأيضا لن يدرج قبل الطلبات الأخرى، فليس هناك أحد أحسن من أحد ومن لا يعرف باللائحة يستطيع أن يسأل، لكن تقدم طلبات غير لائحية وتريد من الرئيس أن يفرضها على الآخرين، لا «.

وأشار الغانم إلى أن ما ورد في مضبطة جلسة 24 مارس بالصفحة 233 والتي خولت مكتب المجلس تحديد مواضيع الجلسات رد على كل ما يثار.

ومن جانب آخر، قال الغانم» الفلاش ميموري الذي أرسله نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية إلى المجلس والمتعلق بالتسريبات موجود بالأمانة العامة وبعض النواب منهم النائب الدكتور بدر الملا استمع له، ورئيس لجنة التحقيق طلب نسخة أيضاً ووافقت له على ذلك فلا يوجد حجر على اي معلومة ونتعامل بكل شفافية وكل وضوح».

من جانب آخر أعلن النائب رياض العدساني تعليق استجوابي سمو رئيس مجلس الوزراء صباح الخالد ووزير المالية براك الشيتان «بعد الإجراءات التي قام بها مجلس الوزراء للإصلاح الاقتصادي وسحب الوثيقة وأسبابها، وتحويلها إلى فريق مختص لاعادة النظر بها بعيدا عن قوت المواطنين.

من جهة أخرى أعلن النائب محمد هايف عن عزمه التقدم اليوم باستجواب إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

وقال هايف في تصريح بمجلس الأمة أمس إن الاستجواب المزمع تقديمه يتضمن محاور جديدة لم تكن ضمن محاور الاستجواب الذي قدمه النائب شعيب المويزري للوزير.

وفي مؤتمر صحفي أعلن النائب الحميدي السبيعي عن تقديم استجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد من محورين، يتعلق محوره الأول وفقا لصحيفة الاستجواب بالتهاون والتراخي في حماية الثروة النفطية وعدم محاسبة المتجاوزين على المال العام وتجاهل تقارير مجلس الأمة وديوان المحاسبة، ويتعلق المحور الثاني كما جاء في الصحيفة بالاستمرار في نهج الحكومة السابقة وعدم معالجة تجاوزاتها ومساسها بحق المواطنة. وفي مقتطفات من صحيفة الاستجواب التي قدمها الحميدي السبيعي لسمو رئيس مجلس الوزراء قال السبيعي أن التزامًا بالقسم الذي أقسمت عليه حينما وليت بإرادة الأمة شرف أمانة تمثيلها في داخل قبة عبدالله السالم، وبعد ممارستنا لحقنا الدستوري من ذي قبل في استجواب أربعة وزراء عن سلطاتهم ومسؤولياتهم في إدارة الوزارات التي تولوا أمرها، وبعد أن وجدنا تهاونًا وتقصيرًا من قبل سمو رئيس مجلس الوزراء في ممارسته لسلطاته ومسؤولياته أمام وقائع جسيمة تهدد الثروة النفطية وأخرى تهدد حق المواطنة والانتماء، وغيرها تمس الحريات العامة وطمأنينة المجتمع، ووفقًا لذلك كان لا بد من تحريك المسؤولية السياسية تجاهه، وسموه يدرك حدود سلطاته في ذلك ويدرك حجم الملفات التي يساءل عنها، ويدرك أن غايتنا الإصلاح، وقد زاملناه في مجلس الأمة خلال الفصل التشريعي الخامس عشر الحالي، فكنا ناصحين له دومًا مسلطين الضوء على كل خلل وتجاوز منه أو من غيره من الوزراء أو من سمو رئيس مجلس الوزراء السابق، ويدرك سموه أننا لا نستعجل تحريك المسؤولية والمحاسبة إلا بعدما نمهل، ولكننا لا نهمل استخدام هذا الحق إذا وجدنا أن المكابرة على الخطأ نهج من تحمل مسؤولية وتولى زمام سلطة.

وأضاف اليوم وقد مضى على سمو رئيس مجلس الوزراء الموجه له الاستجواب الشيخ صباح الخالد في ممارسته لسلطاته في رئاسة الحكومة أكثر من «9 أشهر»، فلا نملك من بعد ذلك أن نتهاون ونمهل، وإلا أصبحنا شركاء في التستر على الفساد والإفساد، فالمساءلة في محاور هذا الاستجواب إنما هي مساءلة موجهة من المواطنين لحكومتهم، عن أمنهم وأمانهم، عن عدالة الحقوق وطمأنينة النفس، عن حرياتهم وسكينتهم، وبشأن ثروتهم النفطية التي هي شريان الإيرادات المالية للدولة، التي هي مصدر رواتبهم الوظيفية ومعاشاتهم التقاعدية، هذه الثروة التي يجب ألّا يكون قطاعها ومؤسساتها مرتعًا للعبث والتجاوزات والصمت المريب عما يحدث فيه.

وتابع إن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الموجه له هذا الاستجواب ليس بحديث عهد في العمل الوزاري فمن واقع سيرته الذاتية تولى مناصب حكومية عديدة ،وأمام هذا المشوار من العمل الوزاري لا يمكن اعتبار سمو رئيس مجلس الوزراء الموجه له الاستجواب خارج إطار منظومة النهج الحكومي المستمر الذي لم يورث إلا الفساد الإداري والمالي في الدولة والتأخر في كل مجال، فاستبشر المتفائلين في أن يأتي بنهج جديد، بعدما تحول من موظف كبير في مجلس الوزراء بمسمى وزير إلى منصب الرئاسة، ولكن لم نكن، كثيرًا به متفائلين، وإنما في التعامل معه حذرون، لأننا كنا ندرك أنه لم يكن فقط مجرد موظف كبير بمسمى وزير في الحكومات السابقة، وإنما كان عضوًا في مجلس الوزراء بصفته وزيرًا، وكانت له يد طولى في كل مجالات الحكومات السابقة وله بصمة في الإخفاقات والفشل، ولن نبني هذا الاستجواب على هذا التاريخ السابق، وإنما منذ صدور مرسوم تعيينه رئيسًا لمجلس الوزراء.

كما تقدم أعلن النائب د.عبد الكريم الكندري تقدمه باستجواب إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد مكون من 3 محاور حول سوء إدارة الحكومة لأزمة كورونا، والسياسة العامة للحكومة بشأن العجز المالي، وانتهاك المادة 39 من الدستور.

وفي مقتطفات من صحيفة الاستجواب التي قدمها عبدالكريم الكندري لسمو رئيس مجلس الوزراء قال الكندري أن الاستجواب قد جاء واضحًا جليًا في الموضوع بثلاثة محاور مستندة على وقائع محددة داخلة في اختصاص سمو رئيس مجلس الوزراء كونها تمثل سياسة عامة للحكومة قائمة ومستمرة حتى الآن أو قامت في عهد سلفه ولا زالت آثارها موجودة على الأرض، مؤكدين بنفس الوقت أن الدفع بعدم دستورية الاستجواب كاملاً أو أحد محاوره هو دفع يملكه الموجه له الاستجواب بعد اعتلاء المنصة تاركًا تقييم رأيه هذا وحججه للنواب، أما استخدامها بتقدير شخصي من قبل المستجوب قبل قبوله صعود منصة الاستجواب هو عبث بأداة الاستجواب ذاتها والتفاف على المادتين 100 و101 من الدستور وجوهر المساءلة بالسماح للمسائل أن يشرك الحكومة بالتصويت في الاستجواب بشكل غير مباشر.

وأضاف أما فيما يتعلق بحدود المسؤولية السياسية، نصت المادة 102 على أن «لا يتولى رئيس مجلس الوزراء أي وزارة «. وهذا يعني بأن رئيس مجلس الوزراء مفرغ لما هو أكبر من تولي حقائب وزارية متخصصة، أوعزت المذكرة التفسيرية للدستور ذلك لضخامة أعباء رئاسة الوزراء «ألّا يتولى مع الرئاسة أي وزارة، وهو أمر له أهميته من ناحية سير العمل الحكومة، وبمراعاة ضخامة أعباء رئاسة الوزارة في التوجيه العام للحكم، والتنسيق بين الوزارات واتجاهاتها، وتحقيق رقابة ذاتية يمارسها رئيس مجلس الوزراء على الوزارات المختلفة، مما يضاعف أسباب الحرص على الصالح العام والتزام هذه الوزارات للحدود الدستورية والقانونية المقررة». وزاد ووفقًا لأحكام المادة 127 من الدستور «يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزارات المختلفة. وحددت المادة 123 من الدستور الدور الذي يمارسه مجلس الوزراء مجتمعًا بأنه «يهيمن مجلس الوزراء على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية».

وخلص إلى القول «أن كل استجواب يراد توجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء، ينحصر نطاقه في حدود اختصاصه في السياسة العامة للحكومة»، واستعمال عضو مجلس الأمة لحقه في استجواب رئيس مجلس الوزراء فيما يدخل في اختصاصه، منوط بأن تكون السياسة العامة للحكومة المراد استجوابه فيها، قائمة ومستمرة»

مداخلة السويط خلال الجلسة

.. وتعليق الدمخي

البابطين والعربيد والمرداس يتابعون مجريات الجلسة